دور المدرسة الثانوية في غرس ثقافة مكافحة الفساد

إعداد

د. ناصر إبراهيم الشرعة

جامعة البلقاء التطبيقية – كلية اربد الجامعية

المقدمة:

لا يعد الفساد ظاهرة طارئة أو حادثة، أو سمة لمرحلة تاريخية، أو مجتمعا بذاته دون غيره، بل هو موجود على مدار التاريخ، وعبر كل الحضارات، ولكن اللافت للنظر في واقعنا المعاصر، هو اتساع دائرته وازدياد حجمه وتجدد آلياته وأساليبه؛ حتى بات عصياً على الاجتثاث، حتى في المجتمعات المتقدمة؛ فلا يكاد يمر يوم دون أن تطالعنا وسائل الإعلام المختلفة، بأخبار عن هذا الداء العضال.

تشير دراسة قامت بها منظمة الشفافية الدولية عام ١٩٩٦ شملت (٥٤) دولة مختلفة؛ للتعرف إلى مدى انتشار الفساد فيها، إلى أن (٢٧) دولة حازت على درجة اقل من النصف، على مقياس مكون من (١٠) درجات، يزيد فيه معدل الفساد مع تناقص درجة الدولة على المقياس، وضمت قائمة الـ (٢٧) دولة الأكثر فساداً، دولاً أجنبية وعربية. (داغر،٢٠٠١)

ومع بداية التسعينيات من القرن الماضي، وبعد انتهاء الحرب الباردة، وظهور العولمة وتنامي الدعوة إلى التحرر الاقتصادي، والإصلاح الديمقراطي؛ ازداد الوعي بتكاليف الفساد الباهضة، ودوره في إعاقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ فبرز الفساد كقضية عالمية تحتاج إلى تكاتف الجهود لمناهضتها، وشهد العالم تأسيس عدد من المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة في مكافحة هذه الآفة؛ فتأسست عام ١٩٩٣ منظمة الشفافية

العالمية، وتأسست المنظمة العالمية لمكافحة الفساد عام ٢٠٠٢، وتأسس فرعها العربي عام ٢٠٠٣ في بيروت، كما تم عقد عدد من الاتفاقيات والمعاهدات، لمكافحة الفساد مثل: معاهدة الأمم المتحدة عام ٢٠٠٣ ومعاهدة الاتحاد الأفريقي الإقليمية لمكافحة الفساد. كذلك بدأت الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة، البحث في سبل مكافحة الفساد، عن طريق إنشاء هيئات مستقلة، والدعوة إلى تبني مفاهيم الشفافية والمساءلة والحكم الرشيد، وإعادة النظر في التشريعات المختلفة، وإطلاق حرية الصحافة والإعلام.

وفي الأردن تصدرت مكافحة الفساد الأولوية في كتب التكليف السامي، للحكومات المتعاقبة، ومع ذلك تشير استطلاعات الرأي، التي أجراها مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، حول الحكومات بعد فترة من تشكيلها(٢٠٠ يوم إلى عام) إلى أن نسبة من يعتقدون أن الحكومة ستنجح في مكافحة الفساد تتراوح بين (٣٠% - ٤٥,٢%) حسب العينة الوطنية، وبين (٣٣,٢%- ٥٣,٨%) لعينة قادة الرأي، وأظهرت الاستطلاعات كذلك، أن الفساد يشغل المرتبة الخامسة من حيث الأهمية، على قائمة المشاكل الأردنية، حسب العينة الوطنية، بينما احتل المرتبة الرابعة من وجهة نظر عينة قادة الرأي.

ولما كان الفساد بأشكاله المختلفة: السياسي والاقتصادي والإداري...هو في نهاية المطاف فساد في الأخلاق، وانقلاب في منظومة القيم الضابطة للسلوك الإنساني – فحركة المجتمعات والأفراد تحكمها مجموعة من المفاهيم والأفكار والمبادئ والمثل، تشكل الدافع للسلوك الاجتماعي؛ فلا يتحرك الفرد في المجتمع إلا باتجاه ما يعتقد انه الأصلح له، وهذا الاعتقاد تشكله وتوجهه مجموعة القيم والمثل والمبادئ، التي يعتقد

صوابها وفائدتها. فالسلوك الإنساني ما هو إلا تجل واقعي لخلفية تصورية وثقافية مغروسة في النفس الإنسانية، أنشأتها عوامل اجتماعية في البيت والمدرسة والحي ومكان العمل ودور العبادة وكل المحيط الاجتماعي ـ لما كان كل ذلك فإن رعاية منظومة القيم المقاومة للفساد وترسيخها وإيجاد آليات تحقيقها في المجتمع مهمة وطنية، لها الأولوية القصوى في حال رغبتنا الجادة في اجتثاث هذه الظاهرة ومقاومتها. ومن هنا تظهر الحاجة إلى الكشف عن واقع الدور الذي تقوم به المدرسة- كمؤسسة أنشأها المجتمع لتربية الأجيال- في مجال مكافحة الفساد.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

إن المدرسة كمؤسسة تربوية، يجب أن تؤكد صلة الفرد بالمجتمع الذي يعيش فيه، وان تعد هذا الفرد ليكون مواطنا صالحا، نافعا لنفسه ولمجتمعه، من خلال إعداده لتحمل المسؤولية والتفكير العلمي، وإكسابه الاتجاهات والقيم والعادات الحميدة، ومساعدته على الممارسة الفعلية لهذه العادات والاتجاهات، حتى تكون موجهات لسلوكه في المستقبل.وللمدرسة دور تهذيبي كبير، وما لم تضطلع المدرسة بهذا الدور فإن وظيفتها تنتفي إلى حد غير قليل، ويندرج تحت هذا الدور الإعداد السليم للمواطن الصالح المنتمي، ولأن الفساد بشتى أصنافه وطرائقه يعيق مثل هذا الإعداد، فإن الحاجة باتت ماسة لمعرفة حقيقة الدور الذي تلعبه المدرسة في غرس ثقافة مكافحة الفساد وبهذا تتحدد مشكلة الدراسة في البحث حول دور المدرسة في مكافحة الفساد. من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

١- ما دور المدرسة في تعريف الطلبة بظاهرة الفساد، من وجهة نظر الطلبة أنفسهم؟

٢- ما دور المدرسة في غرس القيم المناهضة للفساد، من وجهة نظر الطلبة أنفسهم؟

٣- ما درجة توفير المدرسة للنموذج القدوة في مكافحة الفساد، من وجهة نظر الطلبة أنفسهم؟

٤- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية، تعزى للجنس في دور المدرسة الثانوية الحكومية الأردنية، في مكافحة الفساد؟

أهمية الدراسة:

تبحث الدراسة في الدور الذي تقوم به المدرسة الثانوية الحكومية الأردنية، في مكافحة الفساد ولذلك يؤمل أن يفيد من نتائج هذه الدراسة، المعلمون ومديرو المدارس والطلبة و وزارة التربية والتعليم، والمهتمون بالشأن التربوي، والمؤسسات المهتمة بإشاعة ثقافة مكافحة الفساد. كما تتمثل أهمية هذه الدراسة في لفتها الأنظار إلى أهمية أن تحوي المناهج المدرسية كل ما من شأنه أن يبصر الطلبة بخطورة الفساد وأضراره، وكذلك يؤمل من هذه الدراسة توجيه الباحثين المختصين نحو المزيد من الدراسات التي تتناول الموضوع نفسه ولكن بمتغيرات مختلفة.

حدود الدراسة:

- تقتصر هذه الدراسة على استطلاع رأي الطلبة فقط الذي تم رصد من خلال الأستبانة التي طورها الباحث، ومن ثم فإن نتائج الدراسة تتحدد بهذه الاستبانة.
- تقتصر هذه الدراسة على طلبة المدرسة الثانوية الحكومية الأردنية للعام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ في مديرية تربية عمان الثانية.

الإطار النظري

مفهوم الفساد:

تختلف تعريفات الفساد، بحسب الخلفية التي ينطلق منها الباحثون، كما هو الشأن في المصطلحات المختلفة، فالبعض يعرفه بأنه: "الخروج عن منهج الله تعالى" (الجيوسي،٢٠٠٥)، ويعرف بأنه: "إساءة استخدام السلطة؛ لتحقيق مآرب نفعية مادية في غياب المؤسسة السياسية الفاعلة بالمعنى المعاصر، مع ضعف فاعلية رقابة المجتمع المدني، وانه تجاوز صارخ للقوانين، وانتهاك لمنظومة القيم والمعايير الأخلاقية" (عبد الناصر،٢٠٠٢)، وتعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه: "كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب؛ لتحقيق مصلحة خاصة، أي أن يستغل المسؤول منصبه من اجل تحقيق منفعة شخصية ذاتية لنفسه أو لجماعته"، ويعرفه البنك الدولي بأنه: "الاستغلال السيئ للوظيفة العامة أو الرسمية من اجل تحقيق المصلحة الخاصة" (حجازي،٢٠٠١)، ويعرفه البعض بأنه: الاستعمال السيئ للسلطة، الذي يتجاوز فيه المسؤول حدود صلاحياته، التي رسمها له القانون، كأن يلغي الدستور أو يوقف العمل بالمؤسسات الشرعية، أو يمارس العنف والتعذيب ضد المواطنين.

أسباب الفساد:

تتعدد الأسباب المؤدية للفساد، وتختلف باختلاف الأفراد والمجتمعات والغايات، وتتدرج هذه الأسباب في الأهمية من مجتمع لآخر، ومع ذلك فيمكن القول بأن المصلحة الذاتية، هي المحرك الأول للفساد، ويبين (دباس،٢٠٠٠) أن من أسباب الفساد: سوء توزيع الدخل بين شرائح المواطنين، والشعور بالظلم الاقتصادي لدى فئات عريضة منهم، مما يولد

ضغطاً نفسياً بسبب الحاجة المادية يضعف الإرادة عند البعض، وكثرة القيود والغموض في القوانين والأنظمة، التي تشكل مناخاً ملائماً للمفسدين والوسطاء، والمركزية الشديدة، التي تحيل الإجراءات نحو الأعلى للإقرار؛ فتغطي المستويات العليا. و تقليد المنحرفين، تدريجيا، من قبل البعض، بسبب مظاهر الرخاء المعيشي الذي يبدو على أولئك، ولعدم مساءلتهم وكشفهم لمدد طويلة، مما يؤدي إلى التأقلم مع مناخ الفساد، وتبلد الإحساس بخطره، والاستهانة بالأموال والممتلكات العامة وعدم الشعور بالمسؤولية تجاهها، وبضرورة المحافظة عليها، كما الأموال والممتلكات الخاصة.

كما يحدد (أبو دية،٢٠٠٤) عدداً من الأسباب الأخرى مثل: انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية لكل شخص، التي يجب توفيرها من قبل الدولة، وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة، وعدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام السياسي، وطغيان السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة بين هذه السلطات. وكذلك ضعف الإرادة والنية الصادقة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد، وعدم اتخاذها إجراءات صارمة، وقائية أو علاجية بحق عناصر الفساد، وضعف وانحسار المرافق والخدمات والمؤسسات العامة، التي تخدم المواطنين، مما يشجع على التنافس بين العامة للحصول عليها، ويعزز من استعدادهم لسلوك طريق غير سليم للحصول عليها، ويشجع بعض المتمكنين من ممارسة الواسطة والمحسوبية والمحاباة وتقبل الرشوة، مثل التنافس غير العادل للحصول على المنح التعليمية أو العلاج، بالإضافة إلى غياب حرية الإعلام، وعدم السماح للصحفيين

والمواطنين بالاطلاع على المعلومات والسجلات، التي توضح طبيعة العمل والتجاوزات الحاصلة فيه.

آثار الفساد:

للفساد آثار ونتائج سيئة كثيرة، تكاد تغطي جميع مناشط الحياة الإنسانية، ففضلا عن النتائج الأخلاقية، فإن له نتائج سياسية واقتصادية غاية في الخطورة، يقول بيتر أيغن (٢٠٠٥): الفساد يمثل الشر الأساسي في عصرنا، وهو يكشف عن وجهه القبيح في كل مكان، ويكمن في جذور جميع المشكلات، ذات الأهمية تقريبا، أو يحول دون حلها على الأقل، ويحدث آثاره المدمرة في مناطق العالم الفقيرة، حيث يدع الكثير من ملايين البشر، أسرى البؤس والفقر والمرض والصراعات، وأشكال الاستغلال الوحشية المتجبزة.

وفيما يلي أجمال لبعض هذه الآثار:

- يضعف الفساد من ثقة المواطن بفاعلية القانون والنظام العام، وتباعا يترتب عليه تكون منظومة قيمية قاعدتها الممارسات السلبية، التي تعظم من المنافع الفردية.
- ينتقص الفساد من الفاعلية الاقتصادية، ومن عدالة توزيع الدخل والثروة، في صالح من يمتلك السلطة والجاه، والذين يثرون على نحو مستتر؛ نظرا لطبيعة الفساد غير المكشوفة لعامة الناس.
- يقف الفساد وراء ظاهرة تشوه الهياكل الاقتصادية، في العديد من البلدان النامية، إذ يحفز الفساد قيام المشاريع غير الإنتاجية، ذات الربح الوفير والسريع، على حساب المشاريع الإنتاجية، التي تشكل محور التنمية النزيهة والمستقلة، وبهذا المعنى فإن الفساد يتسبب في هدر الموارد الوطنية وتبديدها.(الناصر،٢٠٠٢)، و(مورو،١٩٩٨)، وفي مسح أجراه

البنك الدولي تناول (٣٦٠٠) منشأة في(٦٩) دولة في العالم عام ١٩٩٧ تبين أن الفساد يعد من العقبات الرئيسية، التي تواجهها التنمية في تلك الدول.(داغر،٢٠٠١)

- يقلل الفساد من الإيرادات العامة، ونلاحظ ذلك بخاصة في حالتي: التهرب الضريبي وزيادة نسبة الهدر. ويزيد الفساد من النفقات العامة، فوفق دراسة حديثة للبنك الدولي أشار إليها الفضيل تبين ارتفاع تكلفة الخدمات إلى(١٠%) نتيجة التكاليف الإضافية الناجمة عن ممارسات الفساد، كما يذكر (الفضيل،٢٠٠٤) أن تكاليف التكوين الرأسمال (المباني والمعدات) ترتفع نتيجة العمولات، التي تتراوح في بعض بلدان العالم الثالث ما بين (٢٠%) إلى(٥٠%) فوق التكلفة الأصلية.
- يؤدي الفساد إلى عزوف رأس المال المحلي والأجنبي عن الاستثمار. وتشير إحدى الدراسات، إلى أن تأثير الفساد في الاستثمار الأجنبي، في الداخل، يشبه تأثير الضريبة فيه، وأنه كلما زاد معدل الفساد، زاد التأثير السلبي في الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى العكس، فإن دراسة أخرى تشير إلى أن تخفيض الفساد بنسبة (٣٠%) (من خلال تحسين إجراءات مكافحته) سيزيد الاستثمار بنسبة(٤%)، ويزيد الناتج الإجمالي بنسبة (٠,٥%).(الحمش،٢٠٠٤)
- الخلل الذي يصيب أخلاقيات العمل وقيم المجتمع، مما يؤدي إلى شيوع حالة ذهنية لدى الأفراد، تبرر الفساد وتجد له من الذرائع ما يبرر استمراره، ويساعد على اتساع نطاق مفعوله في الحياة اليومية، وانتشار التواكل والإهمال والتأجيل والبطالة واللامبالاة، بين العاملين في احسن الأحوال، مما يفاقم الآثار المرضية للبيروقراطية والروتين، والتفريط بالزمن الفردي للعاملين، والاجتماعي لجمهور المواطنين، بالإضافة إلى

الآثار الخطيرة على الشباب والأجيال الصاعدة، مما يؤدي إلى الإحباط لديهم والتشاؤم من المستقبل وفي مثل هذه الحالة، فالخسارة أفدح من أن تقدر (دباس، ٢٠٠٤).

آليات مكافحة الفساد:

إن المخاطر الكبيرة والآثار الجسيمة، التي يحدثها الفساد، لم تترك للدول – وخاصة النامية منها – بدا من السعي في البحث حول أنجع السبل لمكافحته، ونظراً لتعقد هذه الظاهرة وتغلغلها في كافة مناحي الحياة، فإن مواجهتها تتطلب إيجاد صحوة ثقافية، تبين مخاطر الفساد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما يؤدي إلى إيجاد رأي عام واع نشط مناهض للفساد.

إن إيجاد الوعي لدى مختلف فئات الشعب، يحتل مكانة خاصة في برنامج مكافحة الفساد؛ لأنه عن طريق الوعي ونشر ثقافة مناهضة للفساد، يمكن كسب ثقة الجمهور، وبهذه الثقة يمكن أن يتحقق الإصلاح المنشود. كما يتطلب توفر الإرادة السياسية الحقيقية على أعلى المستويات لمكافحة الفساد (عز الدين، ١٩٩٥) بحيث تلتقي كل الجهود، ولا يحدث التصادم، فيبدد الجهد ويضيع الوقت. إنه لإنجاز مهم لأي برنامج لمكافحة الفساد أن يتم رفع الوعي العام حول التأثيرات السلبية للفساد وأن يشجع الجمهور للشكوى من خلال مؤسسات جديدة (لجان مكافحة الفساد، مكتب التحقيق، الخط الساخن) فما لم يمنح الجمهور وصولاً سهلاً إلى المؤسسات الجديدة فإن خطر الفساد سينتشر ويتعمق، فالجمهور يمكن أن يكون المصدر الأعظم للاستخبارات لوكالات مكافحة الفساد ويجب أن تعزز العلاقات الإيجابية المفيدة المتبادلة بين الجمهور وهذه المؤسسات، ويمكن استخدام عدة وسائل لرفع الوعي العام

مثل الإنترنت فهو زهيد الثمن وعالمي وتأثيره واضح، ووسائل الإعلام المطبوعة والراديو والتلفزيون للوصول للجماهير التي لا تستخدم الإنترنت بالإضافة إلى الحملات الإعلامية (جمل قصيرة، عبارات سهلة، ملصقات...) لنشر المعلومات ضد الفساد، فيجب أن تتعلم الجماهير ما يلي:

- أن لا يدفعوا رشاوى بأنفسهم.
- إبلاغ السلطات عن حالات الفساد.
- أن يعرف حقوقه ومسؤولياته كي يتفادى الممارسات الفاسدة ويخبر عنها.
- أن يعلم أطفاله القيم الصحيحة
- أن لا يبيع صوته. (the United Nations Global Programme against Corruption,2002)

وتدور أراء الباحثين (الحمش،٢٠٠٤)، و(حجازي،٢٠٠١) حول المحاور التالية، كآليات يمكن أن تحاصر الفساد، وتقضي على هذه الظاهرة:

١- توسيع رقعة الديمقراطية والمساءلة: ويقتضي ذلك توسيع دائرة الرقابة والمساءلة من جانب المجالس التشريعية، ومنظمات المجتمع المدني؛ لتحقيق درجة اكبر من الشفافية في العقود الدولية والعطاءات واتفاقيات المعونة، وكذلك تداولية السلطة حتى لا يعشش الفساد لمدد طويلة. وهنا يبرز الدور المهم للإعلام والصحافة، في تسليط الضوء على الفساد الكبير في أعلى المواقع مع توافر الضمانات القضائية اللازمة لحصانة الإعلامي.

٢- الإصلاح الإداري والمالي والقضائي: مما يعني استخدام الأساليب العصرية في الإدارة وإزالة أسباب الاختلالات الاقتصادية، وضمان سلامة الإجراءات القضائية، والقضاء على البيروقراطية الزائدة، ومنع التداخل بين الوظيفة العامة والنشاط التجاري والمالي؛ لمنع اختلاط المال

العام والمال الخاص، وذلك عبر تشديد القيود والضوابط، والتركيز على وضوح اللوائح والأنظمة والقوانين، وإزالة الغموض وعدم الوضوح، الذي يسمح بالاجتهاد والتأويل للموظفين.

٣- التوجه نحو تحسين أوضاع أصحاب الدخل المحدود وخاصة العاملين في الدولة والقطاع العام.

الأدب التربوي و الدراسات السابقة:

أولا:الدراسات العربية:

١- **دراسة الشريف (١٩٩٥)**: بعنوان " الرأي العام ومسئوليته في مكافحة الفساد" حيث بينت أن ثقافة المجتمع هي التي تزود الفرد بمعايير السلوك المقبول والمرفوض، كما بينت أن منظومة القيم العربية الإسلامية هي السلاح الأمضى لمقاومة الفساد، واقترحت الدراسة تأسيس مجلس أعلى للتربية والتوجيه الاجتماعي، تكون مهمته وضع برامج توعية بخطر الفساد، وبيان آثاره الضارة في المجتمع، وتحديد الأدوار المنوطة بكل مؤسسة في مجال مكافحته، والتنسيق بين هذه المؤسسات لكي يتحقق التكامل بين جهودها وصولا للغاية المتوخاة.

٢- **دراسة خير (١٩٩٥)**: بعنوان "الدور الإعلامي في مكافحة الفساد" حيث حددت الدراسة عددا من الوسائل التي يستخدمها الإعلام الأردني في مكافحة الفساد أولا: الأخبار التحقيقية، التي يقوم الإعلامي من خلالها بمتابعة قضية ما، لدى الإمساك بخيوطها الأولية، متابعة حثيثة وموضوعية. ثانيا: التوعية بكل ما يتعلق بأسباب الفساد وآثاره، بمختلف وسائل التوعية. ثالثا: التغطية الموضوعية لقضايا الفساد التي ترد القضاء؛ لزيادة ثقة الجمهور بإمكانية المساءلة القانونية، وعبرة

للفاسدين. كما اشترطت الدراسة توفر شرطين لتحقيق فاعلية دور الإعلام **الأول:** توافر مناخ الحرية الذي يتيح للعاملين ممارسة مسؤولياتهم في إطار القانون دون خوف، **الثاني:**الكفاية المهنية المستندة إلى العلم والخبرة والقائمة على الفهم الواعي الدقيق للمسؤولية.

٣- **دراسة ألاعرجي والأعرجي (٢٠٠٣):** بعنوان "الفساد الإداري وعلاقته بالغش خلال سني الدراسة" حيث اعتمد الباحثان منهجا ميدانيا ومكتبيا، وأسلوبي العينة العشوائية وعينة كرة الثلج في جمع المعلومات، في وسط جامعي عربي، كما استخدما عددا من الوسائل الإحصائية في التحليل الوصفي والكمي، منها تحليل المضمون والأوساط الحسابية الموزونة والنسب المئوية. و أظهرت الدراسة، أن ما يعتاده الطالب من سلوكيات خلال سني الدراسة غالبا ما يكون لها امتدادات مشابهة بعد سن الخامسة والعشرين. وبينت أن هناك الكثير من حالات التشابه في المنطق والآلية الفكرية، بين أسباب ممارسات الغش وأسباب ممارسات الفساد الإداري.

٤- **دراسة مسرة (٢٠٠٤):** بعنوان "دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد" حيث أشارت إلى عدد من المبادرات التي يمكن أن تقوم بها المؤسسات الاقتصادية والنقابية والجمعيات الأهلية ووسائل الإعلام والبلديات. وفيما يتعلق بالمؤسسات التعليمية فيمكنها القيام بما يلي:

- تنمية النقاش العام حول قضايا حياتية يومية مشتركة.
- إنتاج وسائل تعليمية حول المال العام والشفافية والمساءلة مكملة لمضمون برامج التربية المدنية.

- العمل على توظيف وتوجيه القدرات في الإبداع والانفتاح والمبادرة نحو الصالح العام، من خلال المشاركة في أنشطة تؤثر في السلوك.
- توسيع اهتمام الاختصاصيين في علم النفس و علم النفس التربوي في مجالات علم النفس الضريبي.

ثانيا: الدراسات الأجنبية:

قام فرع منظمة الشفافية الدولية في ايطاليا بإطلاق برنامج taking anti_corruption hero into school لرفع الوعي العام بالممارسات الفاسدة وزيادة اهتمام المواطن بالشأن العام، واعتمد البرنامج ثلاثة ركائز هي: الحلقات النقاشية في المدارس والجامعات، والمسرحيات، والرياضة الأخلاقية. فمنذ عام ١٩٩٧ قدمت المنظمة (٥٠) حلقة نقاشية في المدارس الثانوية، و(١٥) حلقة في الجامعات، قدمت بواقع حلقة أو حلقتين في الشهر، وقد بلغ مجموع المشاركين(٥) آلاف طالب و(٣٠٠) معلما من(٥٠) محافظة. استمرت الحلقة النقاشية نصف اليوم لطلاب المدارس، ويوم للمشاركين في الجامعات، وبدأت الحلقة بعرض من المتكلمين الذين هم عادة من شخصيات محلية (قضاة، ممثلي المؤسسات العامة، صحفيين، رياضيين...) ممن عرفوا بنضالهم وتائيدهم للرمز الأخلاقي، و يكون عرضهم مدعوم بالحقائق والأرقام والمواد السمعية والبصرية، ويتلوا ذلك نقاش مفتوح يشارك فيه الجميع. وقد اعتمدت وزارة التربية هذا المشروع. وحظيت المناقشات بتغطية إعلامية جيدة وأظهر تقييم المشروع أن المعرفة بآثار الفساد وأضراره تزيد الحافز للعب دور نشط من قبل المجتمع المدني لمكافحة الفساد (Transparency International ، 2004).

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
تحث المدرسة على عدم تقديم الرشوة أو قبولها.	2.92	1.467	%٥٨,٤
تحث المدرسة على عدم استغلال المنصب لتحقيق مكاسب خاصة.	2.85	1.305	%٥٧
تحث المدرسة على عدم استخدام الوسائل العامة (أجهزة، سيارات...) في مصالح خاصة.	2.74	1.435	%٥٦,٢
تحث المدرسة على المطالبة بالحقوق المكفولة قانونيا.	2.65	1.206	%٥٣
تحث المدرسة على عدم اللجوء للواسطة.	2.43	1.320	%٤٨,٦
الكلي	3.23		%٦٤,٦

يبين الجدول (٣) أن هناك (٨) فقرات تقع ضمن المستوى الإيجابي وهي: تغرس المدرسة الولاء والانتماء للوطن، وحصلت على متوسط حسابي(٣,٩٨)، تحث المدرسة على الالتزام بالقوانين والتقيد بالأنظمة، وحصلت على متوسط حسابي(٣,٩٣). تحث المدرسة على الحفاظ على المال العام وعدم هدره، وحصلت على متوسط حسابي(٣,٦٤)، تحث المدرسة على أداء العمل على أكمل وجه، وحصلت على متوسط حسابي(٣,٦١)، تحث المدرسة على تقدير واحترام المسئول النزيه، وحصلت على متوسط حسابي(٣,٥٢)، تحث المدرسة على البعد عن التزوير في الوثائق والوقائع، وحصلت على متوسط حسابي(٣,٤٠)، تحث المدرسة على تفضيل المصلحة العامة على المصلحة الشخصية، وحصلت على متوسط حسابي(٣,٣١). تحث المدرسة على عدم السكوت عن الفساد وأهله، وحصلت على متوسط حسابي(٣,٠٢)، فيما وقعت بقية الفقرات وعددها(٥) ضمن المستوى السلبي، وهي تحث المدرسة على عدم تقديم الرشوة أو قبولها، وحصلت على متوسط

حسابي(٢,٩٢)، تحث المدرسة على عدم استغلال المنصب لتحقيق مكاسب خاصة، وحصلت على متوسط حسابي(٢,٨٥)، تحث المدرسة على عدم استخدام الوسائل العامة (أجهزة، سيارات...) في مصالح خاصة، وحصلت على متوسط حسابي(٢,٧٤)، تحث المدرسة على المطالبة بالحقوق المكفولة قانونيا، وحصلت على متوسط حسابي(٢,٦٥)، تحث المدرسة على عدم اللجوء للواسطة، وحصلت على متوسط حسابي (٢,٤٣)، ومن خلال المتوسط الحسابي للمحور الثاني ككل والبالغ (٣,٢٣)، نستطيع أن نستنتج بأن دور المدرسة الثانوية الحكومية الأردنية، في غرس القيم المناهضة للفساد، من وجهة نظر الطلبة أنفسهم هو دور فاعل قليلا.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:

ما درجة توفير المدرسة الثانوية الحكومية الأردنية للنموذج القدوة في مكافحة الفساد، من وجهة نظر الطلبة أنفسهم؟ وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية ولكل فقرة من الفقرات المعبرة عن المحور الثالث (درجة توفير المدرسة الثانوية الحكومية الأردنية للنموذج القدوة في مكافحة الفساد)، وبما أن جميع فقرات هذا المحور سلبية فقد حدد المستوى الإيجابي للفقرة إذا كان المتوسط الحسابي لها (٢) علامتين أو اقل، أما إذا كان المتوسط الحسابي يزيد عن (٢) علامتين فقد اعتبر المستوى سلبيا.علما بأن الحد الأعلى للإجابة عن الفقرة هو(٥) علامات، فيما الحد الأدنى للإجابة عن الفقرة هو علامة واحدة. ويبين الجدول رقم (٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الأداة المعبرة عن المحور الثالث (درجة توفير المدرسة الثانوية الحكومية الأردنية للنموذج القدوة في مكافحة الفساد).

الجدول (٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات الدراسة المعبرة عن المحور الثالث (درجة توفير المدرسة الثانوية الحكومية الأردنية للنموذج القدوة في مكافحة الفساد).

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
يحابي المعلمون الطلبة الذين تربطهم بهم علاقةخاصة (قرابة، نسب، دروس خصوصية....).	3.13	1.449	%٦٢,٦
يحرم المعلمون الطلبة من حقوقهم بسبب الخلاف في الرأي.	2.88	1.429	%٥٧,٦
يقوم المدير بالتوسط لإعطاء البعض شيئا ليس من حقهم.	2.81	1.479	%٥٦,٢
يقبل المعلمون الهدايا والإكراميات الخاصة.	2.66	1.474	%٥٣,٢
يستغل المعلمون أجهزة ومعدات المدرسة في شؤونهم الشخصية.	2.64	1.553	%٥٢,٨
يقوم المعلمون بهدر وقت الحصة ولا يغتنمونها.	2.56	1.385	%٥١,٢
يستغل المدير أجهزة ومعدات المدرسة في شؤونه الشخصية.	2.29	1.523	%٤٥,٨
يقبل المدير الهدايا والإكراميات الخاصة.	2.29	1.448	%٤٥,٨
يسخر المدير العاملين في المدرسة لمنفعته الشخصية.	2.21	1.314	%٤٤,٢
يهدر المدير المال العام (الماء والكهرباء....)	2.21	1.468	%٤٤,٢
يهدر المعلمون المال العام (الماء والكهرباء....)	2.20	1.361	%٤٤
الكلي	٢,٥٣		%٥٠,٦

يبين الجدول (٤) أن جميع الفقرات تقع ضمن المستوى السلبي حيث حصلت على متوسطات حسابية سلبية تراوحت ما بين (٢,٢٠-٣,١٣). ومن خلال المتوسط الحسابي للمحور الثالث والبالغ(٢,٥٣)، نستطيع أن نتبين بأن

توفير المدرسة الثانوية الحكومية الأردنية للنموذج القدوة في مكافحة الفساد، من وجهة نظر الطلبة أنفسهم ليس فاعلاً.

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع:

هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية، تعزى لنوع المدرسة (ذكور أو إناث) في دور المدرسة الثانوية الحكومية الأردنية، في مكافحة الفساد؟ وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية واستخدام اختبار (ت) للعينات المستقلة. ويبين الجدول (٥) المتوسطات الحسابية ونتائج اختبار(ت) للعينات المستقلة.

الجدول (٥)

نتائج اختبار ت للعينات المستقلة (One sample T-test).

	قيمة (ت)	درجة الحرية	مستوى المعنوية	المتوسط الحسابي		الانحراف المعياري	
				ذكور	إناث	ذكور	إناث
دور المدرسة في التعريف بظاهرة الفساد	2.315	378	.021	2.7152	2.5157	.78957	.84164
دور المدرسة في غرس منظومة القيم المناهضة للفساد	1.308	378	.192	3.2362	3.1356	.71539	.73362
مدى توفير المدرسة للنموذج القدوة في مكافحة الفساد	4.277	378	.000	2.6741	2.8752	.91047	1.08463
ST	4.764	378	.000	2.8752	2.8752	.49874	.47339

يبين الجدول (٥) بأن مستوى المعنوية للمحورين الأول والثالث وللمحور الكلي أقل من (α=٠,٠٥)، أما بالنسبة لمحور الدراسة الثاني فقد كانت القيمة أكبر من (α=٠,٠٥)، مما يؤدي إلى بناء الاستنتاج الآتي:

هناك فروق ذات دلالة إحصائية، تعزى لنوع المدرسة (ذكور أو إناث) في دور المدرسة الثانوية الحكومية الأردنية، في التعريف بظاهرة الفساد لصالح الذكور، و توفير المدرسة للنموذج القدوة في مكافحة الفساد لصالح الإناث، لا يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية، تعزى لنوع المدرسة (ذكور أو إناث) في دور المدرسة الثانوية الحكومية الأردنية في غرس منظومة القيم المناهضة للفساد.

مناقشة النتائج:

هدفت الدراسة التعرف إلى دور المدرسة الثانوية في تعريف الطلبة بظاهرة الفساد، وكذلك التعرف على دورها في غرس منظومة القيم المناهضة للفساد، كما هدفت إلى الكشف عن درجة توفير المدرسة للنموذج القدوة في مكافحة الفساد، وهل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في جميع المحاور السابقة تعزى لنوع المدرسة (ذكور أو إناث).

وقد دلت نتائج الدراسة على أن المدرسة تقوم بدور ضعيف وغير فاعل في مجال تعريف الطلبة بظاهرة الفساد، إذ حصلت فقرة واحدة على مستوى إيجابي حيث يرى (٦٢,٨%) من أفراد العينة أن المدرسة تبين أن الفساد يتنافى مع حب الوطن. بينما جاءت بقية الفقرات ضمن المستوى السلبي إذ يرى (٥٩,٦%) من أفراد العينة أن المدرسة تبين محاربة الأديان للفساد بأشكاله المختلفة، وان (٥٦,٨%) من أفراد العينة يرون أن المدرسة تبين جهود الأردن في مكافحة الفساد. وان (٥٣,٨%)يرون أن المدرسة تبين خطورة الفساد على الفرد والمجتمع. ويرى (٥٢,٢%) من أفراد العينة أن المدرسة تبين موقع الأردن مقارنة بدول العالم في مسألة الفساد. ويرى(٥١,٨%) من أفراد العينة أن المدرسة تعمل على توضيح مفهوم

الفساد. كما يرى (٥٠%) من أفراد العينة أن المدرسة تبين الأسباب المؤدية للفساد. ويرى (٤٩,٨%) أن المدرسة توضح مجموعة التشريعات الأردنية التي تحارب الفساد. في حين أن (٤٩,٤%) من أفراد العينة يرون أن المدرسة تبين دور الطالب في مكافحة الفساد. ويرى (٤١,٦%) أن المدرسة تعرف طلبتها بالمؤسسات والمنظمات الدولية التي تعنى بمكافحة الفساد.

مما يشير إلى أن المدرسة لا تؤدي الدور المأمول في هذا المجال، وقد يعزى ذلك إلى عدم تفاعل المدرسة مع مشاكل المجتمع وضعف اهتمامها بذلك، واقتصار اهتمامها على تدريس المناهج المقررة، وكذلك ضعف صلتها بمؤسسات المجتمع الأخرى، وضعف الأنشطة غير المنهجية، بالإضافة إلى الثقافة السائدة بأن مثل هذه المسائل تتسم بالحساسية ومن الأفضل عدم التطرق لها، وضعف ثقافة كثير من المعلمين فيما يتصل بموضوع الفساد، وحداثة الاهتمام الجاد بهذا الموضوع.

وقد أشارت نتائج المحور الثاني إلى دور إيجابي للمدرسة في غرس منظومة القيم المناهضة للفساد حيث أظهرت النتائج أن (٧٩,٦%) من أفراد العينة يرون أن المدرسة تغرس الولاء والانتماء للوطن. ويرى (٧٨,٦%) من أفراد العينة أن المدرسة تحث على الالتزام بالقوانين والتقيد بالأنظمة ويرى (٧٢,٨%) من أفراد العينة أن المدرسة تحث على الحفاظ على المال العام وعدم هدره، ويرى (٧٢,٢%) من أفراد العينة أن المدرسة تحث على أداء العمل على أكمل وجه، ويرى (٧٠,٤%) أن المدرسة تحث على تقدير المسئول النزيه، ويرى (٦٨%) من أفراد العينة أن المدرسة تحث على البعد عن التزوير في الوثائق والوقائع. ويرى (٦٦,٢%) من أفراد العينة أن المدرسة تحث على تفضيل المصلحة العامة على المصلحة الشخصية، ويرى

(٦٠,٤%) من أفراد العينة أن المدرسة تحث على عدم السكوت عن الفساد وأهله. وقد يرجع السبب في إيجابية دور المدرسة في هذه الفقرات إلى أنها ذات ارتباط وثيق بالحياة داخل أسوار المدرسة وبالتالي يتم التركيز عليها، كما أن المطالبة بها تحقق مصلحة للعاملين في المدرسة. بينما أظهرت النتائج دورا سلبيا للمدرسة في غرس عدد من القيم المناهضة للفساد. إذ يرى (٥٨,٤%) من أفراد العينة أن المدرسة تحث على عدم تقديم الرشوة أو قبولها. و يرى (٥٧%) من أفراد العينة أن المدرسة تحث على عدم استغلال المنصب لتحقيق مكاسب خاصة، ويرى (٥٦,٢%) من أفراد العينة أن المدرسة تحث على عدم استخدام الوسائل العامة (أجهزة، سيارات،...) في مصالح خاصة. و يرى (٥٣%) من أفراد العينة أن من أفراد العينة المدرسة تحث على المطالبة بالحقوق المكفولة قانونيا، ويرى (٤٨,٦%) من أفراد العينة أن المدرسة تحث على عدم اللجوء للواسطة، وقد يعزى ذلك إلى أن مثل هذه القيم غير مرتبطة ارتباطا مباشرا بالحياة المدرسية، وأن المطالبة بهذه القيم لا تتوافق و مصلحة العاملين في المدرسة كماً في القيم السابقة.

وبشكل عام تشير نتائج هذا المحور إلى أن المدرسة تقوم بدور إيجابي في مجال غرس منظومة القيم المناهضة للفساد، وقد يكون السبب في ذلك إلى شيوع مثل هذه القيم في الثقافة العربية الإسلامية والتي تسود المجتمع، كما أن المناهج الدراسية وخاصة التربية الإسلامية والتربية الوطنية، واللغة العربية تحوي كما جيدا من هذه القيم.

وفيما يتعلق بالمحور الثالث دلت النتائج أن سلوك العاملين في المدرسة لا يشكل قدوة في مكافحة الفساد بل على العكس من ذلك. حيث يرى (٦٢,٦%) من أفراد العينة أن المعلمين يحابون الطلبة الذين تربطهم

بهم علاقة خاصة (قرابة، نسب، دروس خصوصية،...). ويرى (٥٧,٦ %) أن ال من أفراد العينة معلمين يحرمون الطلبة من حقوقهم بسبب الخلاف في الرأي. ويرى(٥٦,٢%) من أفراد العينة أن المدير يقوم بالتوسط لإعطاء البعض شيئا ليس من حقهم، ويرى(٥٣,٢%) من أفراد العينة أن المعلمين يقبلون الهدايا والإكراميات الخاصة، ويرى(٥٢,٨%) من أفراد العينة أن المعلمين يستغلون أجهزة ومعدات المدرسة في شؤونهم الشخصية. ويرى (٥١,٢%) من أفراد العينة أن المعلمين يقومون بهدر وقت الحصة ولا يغتنمونها، كما يرى(٤٥,٨%) من أفراد العينة أن المدير يقبل الهدايا والإكراميات الخاصة، و يرى (٤٥,٨%) من أفراد العينة أن المدير يستغل أجهزة ومعدات المدرسة في شؤونه الشخصية، و يرى(٤٤,٢%) من أفراد العينة أن المدير يهدر المال العام (الماء، الكهرباء،...)، ويرى(٤٤,٢%) من أفراد العينة أن المدير يسخر العاملين في المدرسة لمصلحته الشخصية، ويرى (٤٤%) من أفراد العينة أن المعلمين يهدرون المال العام(الماء، الكهرباء،...)، تدل هذه النتائج على ضعف توفير المدرسة للنموذج القدوة في مكافحة الفساد، وقد يعزى ذلك إلى الفجوة بين النظرية والتطبيق، والتي هي موجودة في جميع المؤسسات ولا تقتصر على المدرسة، كما قد يعزى كذلك إلى عدم تقدير العاملين في المدرسة لأهمية دورهم ونبل رسالتهم، وما يعنيه سلوك المدرس للطالب، كما قد يغيب عن بعضهم دقة ملاحظة الطالب لتصرفاته، وكذلك قد يكون سوء أحوال العاملين في المدارسة سببا في ذلك.

ودلت النتائج على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=٠,٠٥) تعزى للجنس في محور (دور المدرسة في التعريف بظاهرة الفساد) ولصالح الذكور، وقد يعزى ذلك إلى أن اهتمام الذكور

ومعرفتهم بمثل هذه الموضوعات أكثر من الإناث خاصة إذا استحضرنا أن النشاط السياسي والعمل العام هو في معظمه نشاط ذكوري، ودلت النتائج على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=٠,٠٥) تعزى للجنس في محور(دور المدرسة في غرس منظومة القيم المناهضة للفساد)، وقد يعزى ذلك إلى أن مثل هذه القيم تشكل ثقافة عامه، كما أنها متوفرة في المنهج الدراسي الذي هو واحد للذكور والإناث.

ودلت النتائج على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=٠,٠٥) تعزى للجنس في محور (درجة توفير المدرسة للنموذج القدوة في مكافحة الفساد) ولصالح الإناث. وقد يعزى ذلك إلى أن ممارسات الفساد بشكل عام، وخاصة في مجتمعاتنا هي ممارسات ذكورية بالإضافة إلى أن ميل الإناث إلى التزام القانون والتقيد بالأنظمة هو اكبر منه عند الذكور.

ووفقاً لنتائج الدراسة فان الباحث يوصي بزيادة الاهتمام في توضيح مفهوم الفساد واسبابه وآثاره، عن طريق عقد جلسات نقاشية واستضافة محاضرين من ذوي الاهتمام والاختصاص، وإدخال موضوع مكافحة الفساد إلى المناهج الدراسية، ولاسيما مناهج التربية الاجتماعية والمدنية والتربية الإسلامية. كما يوصي بزيادة متابعة سلوكيات العاملين في المدارس، وزيادة توضيح أهمية الدور الذي يقومون به، وكذلك تحسين أحوالهم المعيشية.

قائمة المراجع

١- أبو دية، أحمد(٢٠٠٤): الفساد أسبابه وطرق مكافحته، منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة-أمان، القدس www.aman-(palestine.org)

٢- الأعرجي،عاصم وعامر الأعرجي (٢٠٠٣): الفساد الإداري وعلاقته بالغش أثناء سني الدراسة: منظور ميداني، مجلة العلوم التربوية والنفسية، ٤ (٤) ١٠٧-١٣٢

٣- آيغن، بيتر (٢٠٠٥): شبكات الفساد والإفساد العالمية، ترجمة محمد جديد مراجعة زياد منى دمشق، قدمس للنشر والتوزيع

٤- الجيوسي،عبد الله (٢٠٠٥): الفساد مفهومه وأسبابه وأنواعه وسبل القضاء عليه رؤية قرآنية،مؤتة للبحوث والدراسات٢٠(٥)١٧٥-٢٠٧

٥- حجازي، المرسي السيد(٢٠٠١):التكاليف الاجتماعية للفساد، المستقبل العربي ٢٣ (٢٦٦)١٧-٣٦

٦- الحمش، منير(٢٠٠٤):الاقتصاد السياسي للفساد، المستقبل العربي ٢٧ (٣٠٩)٦٠-٨٦

٧- خير(١٩٩٥): الدور الإعلامي في مكافحة الفساد ورقة قدمت في ندوة نحو استراتيجية لمكافحة الفساد، وزارة التنمية الإدارية،الأردن،عمان، ٢٦-١٩٩٥/١١/٢٧.

٨- داغر، منقذ محمد(٢٠٠١): علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماتها حالة دراسية من دولة عربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

٩- دباس، احمد عبد السلام (٢٠٠٠): الفساد الإداري مظاهره وأسبابه وأساليب مكافحته، الإداري آب ١٦-١٨.

١٠- الشريف، محمود (١٩٩٥): الرأي العام ومسؤوليته في مكافحة الفساد ورقة قدمت في ندوة نحو استراتيجية لمكافحة الفساد، وزارة التنمية الإدارية،الأردن،عمان، ٢٦-١١/٢٧/١٩٩٥.

١١- عبد الناصر، ناصر(٢٠٠٢): ظاهرة الفساد مقاربة سوسيولوجية اقتصادية، دمشق: دار المدى للثقافة والنشر.

١٢- عز الدين، إبراهيم (١٩٩٥): البعد الوظيفي في مكافحة الفساد ورقة قدمت في ندوة نحو استراتيجية لمكافحة الفساد، وزارة التنمية الإدارية، الأردن، عمان، ٢٦-١١/٢٧/١٩٩٥.

١٣- الفضيل، محمود (٢٠٠٤): مفهوم الفساد ومعاييره، المستقبل العربي ٢٧(٣٠٩) ٣٤-٣٩.

١٤- مسرة، انطوان (٢٠٠٤): دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد المستقبل العربي ٢٧(٣١٠) ١٢٦-١٤٧.

١٥- مورو، باولو(١٩٩٨): الفساد الأسباب والنتائج وبرنامج لأبحاث أخرى، التمويل والتنمية آذار ١١-١٤.

16- Transparency International(2004) Teaching Integrity to Youth Examples from 11 countries, Berlin, Germany (www.transparency.org).

17- Transparency International (2001) The Corruption Fighters' Tool Kit Civil society experiences and emerging strategies ,Berlin, Germany (www.transparency.org)

18- the United Nations Global Programme against Corruption (2002) Global Programme against Corruption (www.transparency.org)

19- Heyneman, P(2007) Three Universities in Georgia, Kazakhstan and Kyrgyzstan: The Struggle Against Corruption and For Social Cohesion. Prospects, 37(3)305-318.